الانتربول كآلية دولية شرطية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود

الأستاذ بن عمر الحاج عيسى
جامعة الاغواط

ملخص :

من أهم الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "Interpol" والتي وفقا لأجهزتها المسخرة وجهودها في مكافحة جميع أشكال الإجرام المنظم الدولي، أصبحت من اهم الآليات الدولية للمكافحة وخاصة في شق التعاون الشرطي فبعد الإدارة المركزية بمدينة "ليون" جاء الدعم من مكاتبها المنشأة في أقاليم الدول الأعضاء في المنظمة والذين بلغ عددهم 190 عضوا.

العديد من المداهمات والعمليات المشتركة وذات الطابع الدولي للمكافحة كان لها الأثر والناتج والواضح في مكافحة الجريمة المنظمة ومن أهم ذلك: عمليات التحقيق والتتبع وتوقيف المجرمين لأهم المنظمات العالمية للمافيا.

Resume :

Of the most important international mechanisms to combat international organized crime. The international criminal Police Organization "Interpol" and which according to the apparatus facial and its efforts to combat all forms of international organized crime . it has become one of the most important international mechanisms to combat and especially in the incision police cooperation and after the central administration in Lyon , support came from its offices established in territories of the states members of the organization and who numbered 190.

Many of the raids and joint operations and international character have a clear effect and resulting in the fight against organized crime. It is important that : The investigation and trace and arrest the criminals of the most important international organizations of the mafia .

مقدمـة:

التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود هو احد مظاهر التقدم الحضاري للدول ومقوم أساسي من مقومات النظام الدولي العام والذي تعمل المنظمات الدولية عامة على تعزيزه وتطويره في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والسياسية وغيرها من المجالات التي تهم الدول الأعضاء وتتعلق بها مصالح

شعوبها والذي يضع على عاتق الدول التزاما بالتعاون المتبادل واتخاذ التدابير اللازمة لدعم متطلبات تحقيق الأمن والسلام.

ولا بد من الذكر أن الغاية الأساسية والسامية للتضامن بين الدول في المجال السياسي هو حفظ السلم والأمن الدوليين إضافة على التضامن في المجال الجنائي وذلك من خلال البحث عن المجرمين وملاحقتهم والقبض عليهم وتنفيذ العقوبات على المحكوم عليهم بها والإعتداد بالأحكام الصادرة ضدهم عند محاكمتهم عن الجرائم الأخرى التي يرتكبونها في غير دول الإدانة، خاصة وان فكرة سيادة الدولة لم تعد تتنافى مع الحدود والقيود التي يقتضيها التعاون السياسي والاجتماعي بين الدول[1].

فالمجتمع المعاصر اليوم يواجه أزمات الجريمة المنظمة والتي دخلت كل بلد وإقليم وأبدلت فيه مفاهيمه السياسية والتنظيمية والعقابية فاجتاحت العالم جرائم الفساد والرشوة واستغلال النفوذ والاختلاس وتهريب الأموال والاختطاف إلى جانب جرائم اقتصادية أخرى. وكلها جرائم أصبحت منظمة وعابرة للحدود[2].

ومع تطور وتنوع أنشطة الجريمة المنظمة عبر الدول وظهور أنماط جديدة على كافة المستويات الوطنية والإقليمية والدولية الأمر الذي أصبح مستحيلا مكافحة هذا الصنف من الجرائم دون تعاون دولي فعال سواء على المستوى التشريعي أو الشرطي أو تطويع آليات الملاحقة القضائية أو تعاظم مبدأ تسليم المجرمين.

وعليه فقد أدرك المجتمع الدولي أن الجريمة المنظمة عبر الدول ليست مشكلة فردية تهم دولة واحدة فحسب بل تهم المجتمع الدولي برمته، والذي أصبحت تبسط نفوذها إلى جميع أرجاء العالم بفضل ما تملكه من قوة وسطوة ونفوذ، وذات طابع اقتصادي عالمي وسمة من سمات العصر الحديث وعنصرا من عناصر الدمار والتخريب بعد أن تمكنت هذه الجريمة من اختراق المؤسسات المالية والاقتصادية بقدرتها ومكتسباتها غير المشروعة، وأصبحت تلك الجريمة ظاهرة عالمية لم يعد هناك أي قطر أو مجتمع من المجتمعات يسلم من الظاهرة.الأمر الذي يستوجب ان يأخذ التعاون الدولي بعدا أكبر وأعمق لتقوية هذا التعاون بين الدول.[3]

ومن أهم الأهداف المسطرة هو التعاون فيما بين الدول لمكافحة هذه الجرائم من خلال التدابير التشريعية والإدارية والفنية وكذا الالتزام بتبادل المعلومات المتعلقة بها.وتطبيق مبدأ المساعدة المتبادلة بين الأجهزة القضائية والشرطية .

[1] – محمد عبد الله حسين العاقل : النظام القانوني الدولي للجريمة المنظمة عبر الدول ،دار النهضة العربية، القاهرة، مصر ،2010 ص 354،

[2] – نزيه نعيم شلالا: الجريمة المنظمة ،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،لبنان،ط1 ،2010، ص 12

[3] – محمد عبد الله حسين العاقل، مرجع سابق، ص 354

فتعد المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الانتربول INTERPOOL من أبرز نماذج المنظمات العالمية العاملة في مجال التعاون الشرطي لمكافحة الجريمة عامة والمنظمة خاصة والتي ستكون صلب موضوع التعاون الشرطي الدولي الذي نود دراسته.

الإشكالية :

– ما دور التعاون الشرطي الدولي والمتمثل في الانتربول كأحد فروع التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ؟

وتتفرع عنها الإشكاليات التالية :

– هل الهيكل البنائي والتنظيمي للانتربول يساعد على التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة ؟

– ما هي الجهود المحققة والمرجوة من المنظمة في مكافحة الجريمة المنظمة ؟

وللإجابة على الإشكاليات ارتأينا تقسيم دراستنا لمبحثين أساسيين :

المبحث الأول : المفهوم والهياكل التنظيمية لمنظمة الانتربول

المبحث الثاني : جهود الانتربول لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

المبحث الأول : المفهوم والهياكل التنظيمية لمنظمة الانتربول

سنتطرق في المبحث الأول من الدراسة إلى تبيان كل من تعريف المنظمة مرورا بتاريخ نشأتها وتطورها تاريخيا وجهازها وذكر الأهداف الموجودة من إنشائها وصولا إلى توضيح بنيان المنظمة وإدارتها .

المطلب الأول : تعريف وتطور منظمة الانتربول

يعد الانتربول من أقدم صور التعاون الشرطي في مكافحة الجريمة المنظمة حيث أنشئت عام 1923 في فيينا تحت اسم اللجنة الدولية للشرطة الجنائية. وقد أطلق عليها الاسم الحالي عام 1956 ومقرها في مدينة ليون الفرنسية وتوجد مكاتب وطنية للمنظمة في الدول الأعضاء وهي منظمة رسمية بين الحكومات وتقوم بعدة مهام وخاصة في مجال تبادل المعلومات والتعاون الدولي ضد الجريمة.[1]

وقد مر إنشاء وتطوير المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بمراحل عديدة نوجز أهمها :

– 1923 : مؤتمر فيينا حيث يعد المؤتمر الدولي الثاني للشرطة الجنائية وقد عق بدعوة من الدكتور" شوبر " مدير شرطة فيينا وضم المؤتمر 17 دجلة وأسفر المؤتمر عن مولد اللجنة الدولية للشرطة الجنائية Criminal Police Commission ومقرها فيينا وذلك للعمل على التنسيق بين أجهزة الشرطة في مجال تعاونها لمكافحة الجريمة.

[1] – جهاد محمد البريزات: الجريمة المنظمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2010، ص 160.

– 1956 : مؤتمر فيينا حيث اجتمعت اللجنة التي أصبحت تضم 55 دولة في فيينا لوضع ميثاق المنظمة وأرسل هذا الميثاق إلى وزارات الخارجية في الدول الأعضاء لإبداء ما لهم من اعتراضات ومن ثم أصبح نافذا.وظهر بعد ذلك الاسم المختصر للمنظمة INTERPOOL

– 1967 : وصل عدد الدول الأعضاء في المنظمة إلى 100.

– 1989 : دشن رسميا مقر المنظمة الجديد في فرنسا.

– 1994 : بلغ عدد الدول الأعضاء 176 عضوا[1].

– 2004 : افتتاح مكتب الارتباط للانتربول في مقر الأمم المتحدة وتعيين ممثل خاص .

– 2009 : الافتتاح الرسمي لمكتب الممثل الخاص للانتربول لدى الاتحاد الأوروبي.

– 2014 : وصل عدد الدول الأعضاء إلى 190 دولة عضو.

– 2015 : افتتاح المركز الدولي للتحقيقات في سنغافورة .

وتتمثل المهمة الرئيسية للمنظمة كما نصت عليها المادة الثانية من ميثاقها فيما يلي :

1– تأكيد وتطوير المساعدة المتبادلة وعلى أوسع نطاق بين سلطات الشرطة الجنائية في إطار القوانين المعمول بها في مختلف الدول وعلى ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

2– إنشاء وتطوير كافة النظم الفعالة للوقاية من الجرائم والعقاب عليها، وقد حظرت المادة الثالثة من الميثاق المذكور التدخل في الشؤون ذات الطابع السياسي أو العسكري أو الديني أو العرقي أو ممارسة أي نشاط من هذا القبيل.

– وتهدف هذه المنظمة إلى رفع مستوى التعاون بين أجهزة تنفيذ القوانين في الدول المختلفة في مختلف المجالات من تبادل المعلومات والتحري والمتابعة القانونية وتوحيد الإرادة السياسية للدول بشأن التصدي لهذه الجريمة وتشجيعها على تطوير التشريعات بما يكفل مكافحة الجريمة المنظمة بصورة فعالة.

– وفي عام 1999 أسست السكرتارية العامة للانتربول فرقة خاصة لمكافحة الإجرام المنظم أوكل إليها تنفيذ سياسة المنظمة بشأن التصدي لهذه الجريمة من خلال تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات المختلفة حول المنظمات الإجرامية وغسيل الأموال والمشتبه فيهم سواء أكانوا أشخاصا او هيئات ودراسة المشاكل والصعوبات وإعداد الدراسات حول الجريمة المنظمة ومن أهم مهام هاته الفرقة :

– خلق آلية لتبادل المعلومات والوثائق عن الأشخاص والمنظمات الإجرامية في كاف أنحاء العالم

– نشر التقارير والمعلومات اليومية والإعلانات الدولية وتوزيعها

– تنظيم المؤتمرات لدراسة ظاهرة الجريمة المنظمة وتوثيق التعاون فيما بين الدول الأعضاء.[1]

[1] – علاء الدين شحاتة : التعاون الدولي لمكافحة الجريمة – ابتراك للنشر والتوزيع،القاهرة ،مصر، ط1، 2000، ص 172

المطلب الثاني : بنيان وإدارة المنظمة الدولية للشرطة الجبائية

أخذت المنظمة الدولية للشرطة الجبائية بمبدأ تعدد الأجهزة وتخصصها حيث تنص المادة الخامسة من ميثاق المنظمة على أنها تتكون من :

الجمعية العامة : وتمثل السلطة العليا في المنظمة وهي تتكون من جميع مندوبي الدول أعضاء المنظمة وتنعقد عاديا مرة واحدة كل عام ولها ان تعود للانعقاد في دور غير عادي بناءً على طلب اللجنة التنفيذية أو أغلبية الأعضاء.

ويشترط موافقة رئيس المنظمة وأمينها العام .

اللجنة التنفيذية للانتربول : وتتكون بدورها من 13 عضوا هم رئيس منظمة الانتربول ونوابه الثلاث وتسعة أعضاء تختارهم الجمعية العامة للمنظمة من بين مندوبي الدول الأعضاء، وتختص اللجنة بما يلي :

الإشراف على تنفيذ قرارات الجمعية العامة

إعداد جدول أعمال الجمعية العامة

تقدم للجمعية العامة أي برنامج للعمل أو مشروع ترى نفعه في مكافحة الجريمة

الإشراف على أعمال وإدارة الأمانة العامة للمنظمة

مباشرة كافة الإختصاصات التي تفوضها لها الجمعية العامة

الأمانة العامة : تتكون الأمانة العامة للانتربول من الأمين العام للمنظمة والإدارات الدائمة التابعة للمنظمة والتي من خلالها تعمل المنظمة ولأهمية عمل الأمانة ومكوناتها كالتالي :

الأمين العام (السكرتير العام): وهو الذي يرأس الأمانة العامة للانتربول ويكون تعيينه لمدة خمس سنوات ويجري اختياره من بين الأشخاص المشهود لهم بالكفاءة

الإدارات العامة التابعة للأمانة العامة : حيث تقوم بدورها إلى أربعة أقسام:

الإدارة العامة

التنسيق الشرطي

القضايا القانونية

قسم الدعم الفني[2]

لجنة الرقابة الداخلية على محفوظات الانتربول

[1] – جهاد محمد البريزات، مرجع سابق، ص ص 160-161

[2] – علاء الدين، مرجع سابق، ص 187-188

كانت الجمعية العامة قد وافقت في دورتها رقم 51 سنة 1982 على إنشاء لجنة رقابة مؤلفة من5أعضاء مختلفي الجنسيات مهمتها التحقق من ان ما تضمنه محفوظات الانتربول من معلومات ذات طابع شخصي .

المكاتب المركزية الوطنية التابعة للانتربول

وهي مكاتب موجودة في إقليم كل دولة عضو في الانتربول كجهاز من الأجهزة المكونة لبنيان المنظمة تحقيقا لفاعلية التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة.

المستشارون :

ويكون اختيارهم من بين ذوي الخبرة والدراية في المسائل العلمية التي تهم المنظمة، وتقتصر وظيفتهم على إبداء المشورة فقط.

اللجنة الدائمة لتكنولوجيا المعلومات CPTI

وتتكون من فنيين ومن رؤساء المحطات الإقليمية ومن ممثلي عدد من المكاتب المركزية الوطنية وهي تجتمع مرتين في السنة وتقدم المشورة الفنية للجنة التنفيذية عندما تعتزم المنظمة استخدام وسائل تكنولوجية جديدة.[1]

– وفي عام1999 أسست في السكرتارية العامة للانتربول فرقة متخصصة لمكافحة الجريمة المنظمة أوكل إليها المهام التالية :

– خلق آلية لتبادل المعلومات اليومية والإعلانات الدولية وتوزيعها

– تنظيم المؤتمرات لدراسة ظاهرة الجريمة المنظمة وتوثيق التعاون فيها بين الدول الأعضاء.[2]

المبحث الثاني : جهود الانتربول لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود .

من خلال الأجهزة والإدارات والمكاتب والمكاتب الإقليمية التابعة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية تجسدت في الميدان والواقع عدة برامج للمكافحة وتشكيل عدة فرق ميدانية للتحقيقات الأمنية على المستوى الدولي. بدت نتائج عمل المنظمة واضحة للعيان وأهمها مجهودات جبارة في مكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة كتهريب العملة وغسيل الأموال بطرق غير مشروعة تهريب البشر،الاتجار في المخدرات وكذا محاربة المنظمات الإجرامية "المافيا" والمتجذرة في كل أقطار العالم.

المطلب الأول : جهود الانتربول الخاصة بمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود

[1] – علاء الدين شحاتة، مرجع سابق، ص 186

[2] – جهاد محمد البريزات، مرجع سابق، ص 162

تبذل المنظمة الدولية للشرطة الجبائية جهودا مهمة وفعالة في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ويمكن تناول أهم الجهود فيما يلي :

يضطلع الانتربول بكثير من الإجراءات المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة من خلال الكراسات التي تعدها الأمانة العامة بشأن الأشخاص المطلوبين لضلوعهم في منظمات إجرامية وتتضمن الكراسات الصور والأسماء والبصمات والأسماء المستعارة وتفاصيل الهوية لهؤلاء الأشخاص وتوزع هذه الكراسات على جميع المكاتب الوطنية المركزية للانتربول في الدول الأعضاء يضطلع الانتربول بدور هام في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات عبر الدول.و الإجرام المرتبط بالتكنولوجيا والاتجار بالبشر، وقد خصصت لهذه الجرائم وحدات متخصصة باعتبارها من أهم أنشطة الجريمة المنظمة.

تقوم المنظمة بدور هام في مجال تسليم المجرمين سواء كانوا متهمين أو هاربين أو محكوم عليهم بالإعدام في مجال الإجرام الدولي المنظم.

يضطلع الانتربول بدور هام في مكافحة تزييف العملة باعتباره نشاطا رئيسيا من أنشطة الإجرام المنظم ويعقد الانتربول مؤتمرات دولية لمكافحة تزييف العملة فيسلط فيها الضوء على حجم هذه الجريمة والأساليب الجديدة المستخدمة فيها.

للانتربول اهتمام خاص بجرائم غسل الأموال ؛ وقد أصدر في عام 1995 خلال الدورة الـ64 إعلانا ضد غسيل الأموال.[1]

ومما لا شك فيه ان من أهم وسائل التحري عن اتجاهات الجريمة المنظمة عبر الوطن في الخارج بغية منع وصولها إلى دولة ما هي تتبع المعلومات التي توفرها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية من خلال استخباراتها الجنائية وشبكة معلوماتها الحاسوبية التي تضم الكثير من المعلومات المتجددة في هذا المجال حيث استحدثت الانتربول في الآونة الأخيرة منظومة فريدة من نوعها تعرف باسم "7/24" أي الانتربول 24 ساعة في اليوم و7 أيام في الأسبوع وهي منظومة عالية الأمان ذات فاعلية قصوى تستخدم الانترنت كنفق البيانات المرمزة، وهي تمكن مجموعة الانتربول من تبادل المعلومات والوصول إلى قواعد البيانات الشرطية المتعددة تشمل معلومات هامة كأسماء الأفراد وبصمات الأصابع والصور ووثائق السفر. كما يضع الانتربول ضمن أولوياته برامج مكافحة الإجرام الخاصة بالمجرمين الفارين والإرهاب والمخدرات والإجرام المنظم بصفة عامة والإجرام المالي المتصل بالتكنولوجيا المتقدمة.

[1] – خالد بن مبارك القريوي القحطاني :التعاون الأمني الدولي ودوره في مواجهة الجريمة المنظمة عبر الأوطان،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،السعودية،2006 ،ص 154

كما توجد مشاريع أخرى تتناول المواد الإباحية للأحداث على الانترنت والسيارات المسروقة والأعمال الفنية كاللوحات الزيتية المسروقة.[1]

كذلك قررت الشرطة العالمية للانتربول إنشاء مركز متخصص في سنغافورة لمكافحة الجريمة الالكترونية يختص بإحداث تقنيات الاستقصاء وتم افتتاحه سنة 2014 ويعمل فيه حوالي 300 شرطي تقني وخبير.

كما تم في سنة 2010 انعقاد أعمال مؤتمر الانتربول الدولي الأول لمكافحة الإتجار بالبشر الذي نظمته وزارة داخلية سوريا بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بمشاركة 53 دولة عربية وأجنبية و11 منظمة دولية، وناقش المؤتمر الذي يعد الأول من نوعه على المستوى الدولي في مجال مكافحة الاتجار بالبشر على مدى 3 أيام محاور تشمل الاستغلال الجنسي للأطفال والنساء واستغلال العمالة المحلية والوافدة والاتجار بالأعضاء البشرية.[2]

كذلك فقد أطلق الانتربول مبادرة هامة لكشف وتفكيك شبكات الجريمة المنظمة التي تذهب مليارات اليورو من الأموال العامة عبر الاتجار بالسلع غير المشروعة ولا سيما منتجات التبغ وذكر الأمين العام للانتربول "نوبل" أن مبادرة الانتربول هذه سوف تساعد أجهزة الشرطة في البلدان 190 الأعضاء ليس في التصدي لمجموعات الجريمة عبر الوطنية فحسب بل أيضا تبيان المسالك التي تستخدم لنقل السلع الغير مشروعة وفي كثير من الأحيان للاتجار بالبشر وتهريب المخدرات.

وفي إطار الدعم المقدم من أطراف شريكة رئيسية على الصعيد الدولي من قبل منظمة الجمارك العالمية واليوروبول والمكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال سيقوم الانتربول بجمع معلومات الاستخبار وإعداد تقارير التحليل الإستراتيجية والمشاركة في بناء قدرات البلدان الأعضاء وتنفيذ عمليات مشتركة لمكافحة الاتجار بالسلع غير المشروعة والمقلدة تستهدف مجموعات الجريمة المنظمة الفعالة في تعريبها .وذكر رئيس الانتربول انه بالنظر إلى الصلات الواضحة بين الاتجار بالسلع غير المشروعة الذي تقوم به شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتصنيع المنتجات المقلدة وتوزيعها والأدلة المتزايدة على تمويل الإرهاب من خلال هذا الاتجار غير المشروع بحيث يشغل الانتربول موقعا يتيح له تنسيق الجهود العالمية المبذولة لكسر هذه الصلات.[3]

– كما أجرى الانتربول أكثر من 600 مساهمة في مختلف أنحاء أمريكا الجنوبية في إطار عملية نسقها الانتربول وأسفرت عن ضبط سلع مزورة تقارب قيمتها 27.4 مليون دولار. ووضع حوالي 800 شخص قيد التحقيق.

[1] – خالد بن مبارك القريوي القحطاني ،مرجع سابق، ص 154

[2] – الانتربول يسعى بجهد لمواجهة تحالف مافيات الجريمة المنظمة– مقال منشور في الموقع الالكتروني لوكالة الانباء القطرية www.QNA.ORG.QT بتاريخ 2010/11/12

[3] – الانتربول يستهدف الجريمة المنظمة في إطار مبادرة عالمية لمكافحة الاتجار بالسلع غير المشروعة –مقال منشور على موقع الانتربول www.interpol.int بتاريخ 2012/06/22

وشارك أفراد جهازي الشرطة والجمارك من 10 بلدان في عملية Jupiter 4 التي هدفت إلى تفكيك شبكات الجريمة المنظمة التي تقف وراء إنتاج السلع المقلدة وتوزيعها والتجارة غير المشروعة ز ذلك في مختلف أنحاء المنطقة وخارجها.

وابرز ما تحقق في سياق هذه العملية كشف وإغلاق مشغل غير قانوني في باراغواي كانت تصنع فيه ألبسة وألعاب وأحذية مقلدة قدرت قيمتها بـ8 ملايين دولار وكذا مستودع غير قانوني في بوليفيا كان يعيد تعليب كميات من القمح والطحين والأرز المنتهية صلاحيتها وإعادة توزيعها.

– وأظهرت عملية Jupiter 4 اتجاها نحو تفاقم التجارة غير المشروعة بالوقود حيث أجريت مداهمات على الحدود بين الاكوادور والبيرو وضبطت سلعا في الأوروغواي والبرازيل وكولومبيا وصادرت الشرطة 20000 لتر من الوقود ومعدات صممت خصيصا لسرقة الوقود من الشاحنات ومركبات أدخلت تغييرات عليها بهدف تهريبها.

ونفذت عملية Jupiter 4 في إطار حملة التوعية العالمية التي أطلقها الانتربول تحت عنوان Tirn Back Crime والتي ترمي إلى توعية المجتمع بالسبل التي تلجأ إليها شبكات الجريمة المنظمة للتغلغل في حياتنا اليومية.[1]

المطلب الثاني : دور المكتب المركزي الوطني للانتربول بالجزائر

انضمت الجزائر إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية الانتربول أثناء انعقاد الجمعية العامة للانتربول بهلسنكي /فنلندا خلال شهر أوت 1963 بمشاركة 53 بلدا مشكلة بالمكتب المركزي ؛ حيث يعمل المكتب المركزي الوطني تحت الوصاية المباشرة لمديرية الشرطة القضائية والمديرية العامة للأمن الوطني ويباشر مهامه وفقا لنصوص التشريعات الوطنية ملتزما بالأطر القانونية المسيرة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية الانتربول.

ومن ناحية أخرى يسير المكتب المركزي الوطني نشاطاته ضمن استراتيجية واضحة ومحددة المعالم وفقا لما تقتضيه الاحتياجات الأمنية المسجلة على الصعيد الوطني وضروري أن تكون في سياق الوظائف الأساسية المقررة من طرف المنظمة الدولية للشرطة الجنائية خدمات اتصالات شرطية عالمية مأمونة–خدمات بيانات ميدانية وقواعد بيانات شرطية، خدمات إسناد شرطي، التدريب وإنماء القدرات .

ومن مهام المكتب المركزي الوطني للانتربول بالجزائر :

– مباشرة التحقيقات الدولية من وإلى خارج الوطن بالتنسيق مع المصالح الوطنية ونظرتها الأجنبية تقديم الدعم الفني والتقني إلى كافة الأجهزة والمصالح الوطنية المكلفة بإنفاذ القانون التبادل السريع والآلي للمعلومات الشرطية والجنائية ما بين المكاتب المركزية الوطنية بالتنسيق مع الأمانة العام لمنظمة الانتربول إصدار نشرات البحث حول التحف الفنية محل السرقة بغية إجراء أعمال التحري والتحقيق قصد استرجاعها.

[1] – مئات المداهمات في مختلف أنحاء امريكا الجنوبية –مقال منشور على موقع الانتربول : www.interpol.int

-تجميع المعلومات العملياتية: تحليلها وتبليغها للتحري والاستغلال إلى المصالح الوطنية المختصة.

-البحث والتحري حول المركبات محل السرقة بغرض وضع اليد عليها.

-ملاحقة المجرمين المبحوث عنهم دوليا بغرض الإيقاف والتسليم.

-التقصي والتحري في جوازات السفر المزورة محل بحث دولي أو وطني.[1]

وتؤكد البيانات والإحصائيات التي عرضها المكتب المركزي الوطني للانتربول بمناسبة الأيام الإعلامية والدراسية حول الانتربول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والتي تم في إطارها تنظيم معرض للوثائق والوسائل التي تعمل بها الهيئة الأمنية العالمية.

أهمية هذا الدور وحيوية مكتب الجزائر الذي عالج 4779 مخالفة في ظرف 3 سنوات من 2004 إلى 2006 منها 1632 مخالفة في عام واحد وذلك بالاعتماد على العمل المشترك وتبادل المعلومات مع البلدان 190 المنخرطة في الانتربول .

ومن أبرز القضايا والمخالفات المعالجة في هذا الإطار تلك المتعلقة بالمخدرات وتبييض الأموال والأعمال الإرهابية والتزوير واستعمال المزور؛حيث بلغ حجم القضايا المتصلة بشبكات التهريب والمتاجرة بالمخدرات في 2006 نحو 400 قضية،بينما تعامل المكتب خلال نفس السنة مع 58 قضية إرهاب وكان عدد القضايا المتصلة بهذا الصنف والتي عالجها قبل ذلك 82 قضية في 2005 و199 قضية في 2004.

كما عالج المكتب المركزي الوطني للانتربول بالجزائر في 2007، 292 قضية متعلقة بالإقامة غير الشرعية و290 قضية سرقة و188 قضية تزوير واستعمال المزور، مع الإشارة إلى ان اكبر حجم من التبادلات يجريها المكتب مع دول شمال حوض البحر المتوسط ولا سيما فرنسا –ايطاليا–اسبانيا وبلجيكا.

وقد وصل عدد الاتصالات والتبادلات بين مكتب الجزائر وباقي البلدان الأعضاء في المنظمة بين 2004 و2006 إلى 9554 عملية من بينها 2422 عملية تنسيق وتبادل معلومات تمت في 2007 وتحتل فرنسا المرتبة الأولى في قائمة الدول المتعامل معها وذلك بـ452 عملية في 2006 و460 عملية في 2005 و313 في 2004، بينما بلغ عدد العمليات مع الولايات المتحدة الأمريكية 16 عملية في 2007.

وقد حرصت مؤسسة الشرطة الجزائرية منذ انضمامها إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في 1963على مواكبة التطور الحاصل على المستوى الدولي،من خلال تطوير وسائلها الإستعلاماتية وإمكاناتها العملياتية على غرار نظام الإعلام المعتمد في قاعة الاتصالات التابع للمكتب والمعروف بنظام "واي7-24" والذي يسمح بالتنسيق الدائم والمستمر بين مختلف الدول الأعضاء في الانتربول ومن ثمة تعيين المعلومات والوثائق المتبادلة.

[1] – لمحة عن المركز الوطني بالجزائر، مقال منشور، على موقع الشرطة الجزائرية ،: www.algeriepolire.Dz بتاريخ 2013

بالإضافة إلى ذلك فإن من مهام الانتربول تشمل بالإضافة إلى جانب التحري والبحث، تنظيم دورات تكوينية وتبادل الخبرات وتقديم الدعم الفني لأجهزة الشرطة، وكذلك أهمية إحداث إطار التنسيق بين رجال القضاء الجزائريين والمصالح الأمنية الدولية حتى يتسنى إعطاء بعدٍ دولي لعملهم سيما من خلال طلب الحصول على الإنابات القضائية الدولية لمتابعة الملفات المعالجة.[1]

وأوضح أيضا المدير المكتب المركزي الوطني للانتربول بالجزائر أن الأرقام والإحصاءات المتعلقة بالمطلوبين لا يمكن تقديمها في وقت محدد باعتبار أنها ليست مستقرة بفعل النشاط والتحرك الدائم لمصالح المنظمة. وفيما أكد ان مكتب الجزائر أدرج مطلوبين متورطين في قضايا الحق العام وقضايا الاتجار بالمخدرات وتبييض الأموال، حيث أشار أنه باستثناء اللائحة 1373 للإرهابيين المطلوبين من قبل مجلس الأمن، لا توجد حاليا لدى الانتربول أية قائمة جديدة حول جزائريين في قضايا إرهابية.[2]

خاتمة :

لم تكن الجريمة المنظمة العابرة للحدود بشتى أشكالها في أي فترة من تاريخها أكثر قوة وفعالية وحضورا ما عليه اليوم، فآليات عمل المافيات وتطوير الشركات المتعددة الجنسيات زادها انتشارا في ظل العولمة كما زاد من أوجه نشاطاتها وعملها خصوصا على صعيد جرائم الإرهاب وتبييض الأموال وتكنولوجيا المعلومات.

فمن هنا تبرز أهمية نوعية جهات إنقاذ القانون أولا على دور الانتربول ومهامه والخدمات التي يؤديها في مكافحة الجريمة المنظمة وملاحقة المطلوبين وخصوصا على الصعيد الدولي والإقليمي وثانيا لجهة توعية المواطنين والرأي العام حول مخاطر هذا النوع من الجرائم وسبل مواجهته ودور المواطنين الايجابي في هذا المجال من خلال دور الانتربول وأهميته على صعيد التعاون الدولي.

ومن ذلك فإن الدور الذي أصبحت عليه منظمة الشرطة الجنائية الدولية ريادي وخاصة في مجالها أي التعاون الشرطي الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ومع التعاون مع الأجهزة الشرطية الإقليمية منها كالاوروبول، أصبحت النتائج ملموسة وواضحة للعيان بالرغم من الهوس الإجرامي الدولي حاليا والمنتشر في كافة أرجاء المعمورة، أصبح لا بد من تكاتف الجهود الدولية مع الانتربول لتحقيق المبتغى.

وهذه بعض التوصيات التي نكون قد ارتأينا أنها ستكون رؤية استشرافية للمكافحة :

– ضرورة التعاون الدولي سواء من المنظمات الدولية أو الإقليمية أو من الدول أو حتى من المنظمات غير الحكومية لمساعدة وتكاتف الجهود مع الانتربول لتسهيل وتيرة عمل المكافحة ضد الجريمة المنظمة.

[1] –أ. عبد النبي مصطفى: ماهية الانتربول كآلية لمكافحة الجريمة المنظمة –مداخلة بالملتقى الوطني الثالث حول الجريمة المنظمة وسياسة مكافحتها، جامعة عمار ثليجي الأغواط، مارس 2008

[2] – عبد النبي مصطفى، مرجع سابق

– استعمال وتوفير التقنيات الحديثة في تعقب المجرمين

– ضرورة التنسيق بين المكاتب المركزية الوطنية التابعة للانتربول

– ضرورة التنسيق الفوري وبطرق حديثة ومباشرة وآلية بين المكاتب المركزية الوطنية والإدارة المركزية للمنظمة.

– محاولة تعديل ومطابقة بعض القوانين الداخلية المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة مع ما يتطابق في مقابلها من قوانين المنظمة.

قائمة المراجع :

الكتب :

محمد عبد الله حسين العاقل:النظام القانوني الدولي للجريمة المنظمة عبر الدول،دار النهضة العربية ،القاهرة ،مصر، ط 2010

أ.نزيه نعيم شلالا : الجريمة المنظمة ،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2010

د.جهاد محمد البريزات:الجريمة المنظمة ،دار الثقافة، عمان، الأردن، ط2، 2010

خالد بن مبارك القريوي القحطاني : التعاون الأمني الدولي ودوره في مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2006

د.علاء الدين شحاتة : التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000

المداخلات والمقالات :

أ. عبد النبي مصطفى : ماهية الانتربول كآلية لمكافحة الجريمة المنظمة– مداخلة بالملتقى الوطني حول الجريمة المنظمة وسياسة مكافحتها بالجزائر، جامعة عمار ثليجي الاغواط، ط 2008

الانتربول يسعى بجهد لمواجهة تحالف مافيات الجريمة المنظمة –مقال منشور في الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء القطرية www.qna.org.qtبتاريخ 2010/11/12

الانتربول يستهدف الجريمة المنظمة في إطار مبادرة عالمية لمكافحة الاتجار بالسلع غير المشروعة –مقال منشور على موقع الانتربول www.interpol.intبتاريخ 2012/06/22

مئات المداهمات في مختلف أنحاء أمريكا الجنوبية –مقال منشور على موقع الانتربول www.interpol.intبتاريخ 2014/05/15

لمحة عن المكتب المركزي الوطني بالجزائر– مقال منشور على موقع الشرطة الجزائرية www.algeriepolice.dzبتاريخ 2013

القوانين :

1– القانون الأساسي للانتربول 1956